قالت العرب
وأنت تعود الي البيت، بيتك، فكر بغيرك...
(لا تنس شعب الخيام)
وأنت تنام وتحصي الكواكب، فكر بغيرك...
(ثمة من لم يجد حيزا للمنام)
وأنت تفكر بالآخرين البعيدين، فكر بنفسك...
(قل: ليتني شمعة في الظلام)

المشهد
العدد 340 – السنة الرابعة عشرة -الثلاثاء 15 يوليو 2025 م الموافق 20 محرم 1447 هـ

مظاهر التفاوت الاجتماعى فى مجتمع يفترض فيه المساواة

الطبقية الصامتة داخل الكنيسة القبطية

من المفترض أن تكون الكنيسة مكانًا تمحى فيه الفروق الطبقية وتذوب فيه الحواجز الاجتماعية، لكن الواقع فى كثير من المدن المصرية يشير إلى أمر آخر. بصورة خفية. تتسلل الطبقية إلى داخل الكنائس، لا عبر التصريحات المباشرة أو السياسات الرسمية. بل من خلال تفاصيل صغيرة.. نظرات ولهجات ومواقع الجلوس وفرص الخدمة والأحاديث التى تدور بعد الاجتماعات..

فهل بات البعض يشعر بالغربة فى بيت الله؟

هل أصبح الانتماء إلى الكنيسة مشروطًا بلغة معينة أو مظهر معين أو خلفية اجتماعية محددة؟

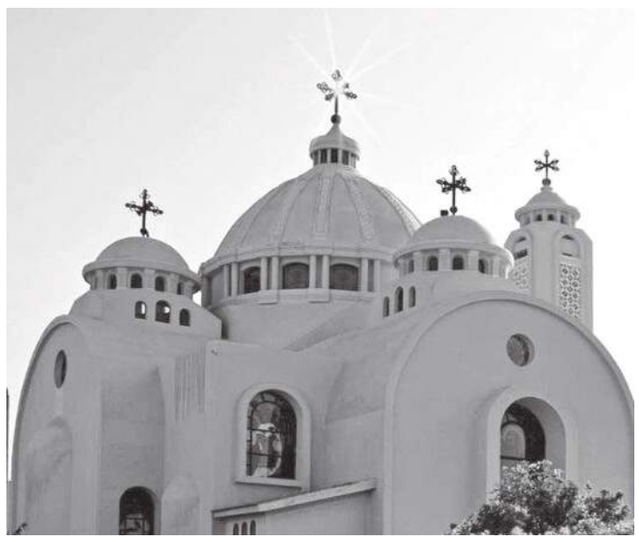

(الكنائس ليست متشابهة.. لكنها ليست متساوية)

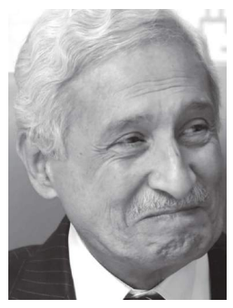

التنوع بين الكنائس أمر طبيعي. فكل كنيسة تتشكل وفقا لموقعها الجغرافى والطابع الاجتماعى للمجتمع المحيط بها ومستوى التعليم والمعيشة لأبنائها. لكن ما لم يناقش كثيرًا هو أن هذا التنوع أحيانًا يتحول إلى تمييز ضمني.

فى بعض الكنائس الراقية بالمدن الكبرى، يبدو وكأن هناك «كودًا غير مكتوب» للانتماء: طريقة كلام معينة وشكل ملابس وقدرة على دفع اشتراكات عالية للأنشطة وأحيانًا المشاركة فى مؤتمرات باهظة التكلفة.. فى المقابل، يشعر بعض أبناء المناطق الشعبية حين يزورون هذه الكنائس، بأنهم «غير مرغوب فيهم» دون أن يقال ذلك صراحة.

(حين لا يكون الكل متساويًا)

الكنيسة فى جوهرها ليست مجرد مكان للصلاة، بل هى مجتمع حي.. لكن ما الذى يحدث حين يشعر بعض الأفراد أنهم غرباء داخل هذا المجتمع؟

بعض الخدام من خلفيات بسيطة يحكون عن صعوبات فى «الاندماج» فى بعض الكنائس. ليس بسبب قلة الالتزام الروحي، بل لأنهم لا يتحدثون بلغة «الوسط»، أو لا يعرفون «الناس الصح».

فى بعض الاجتماعات، تبدو الواجهات محسومة: من يخدم و من يقود الترانيم ومن يظهر على المنصات. ليس دائمًا وفقًا لمعايير روحية، بل أحيانًا بحسب الخلفية الاجتماعية. وطبيعة العلاقات الشخصية، و«قابلية الظهور»..

(الانتماء المشروط والاغتراب الصامت)

يعيش كثير من الشباب المسيحى صراعًا صامتًا: «هل أنتمى فعلا لهذه الكنيسة؟ هل ينظر لى كمجرد متفرج؟ هل وجودى يحرج الآخرين؟»

هذه الأسئلة لا تطرح علنًا، لكنها تترك أثرًا عميقًا. عندما يشعر الجو العام للكنيسة شخصًا ما بأنه أقل، فإنه لن يغضب بالضرورة، لكنه سيتراجع.. بهدوء.. قد يغيب عن الاجتماعات، ثم يقل حضوره للقداسات، وربما يبحث عن كنيسة أخرى أو ينسحب تمامًا من الحياة الكنسية..

(دور الكنيسة فى مقاومة التفاوت)

الكنيسة لا تصنع الطبقية، لكنها تتأثر بها إن لم تكن يقظة. الدعوة المسيحية فى جوهرها تقوم على المساواة الجذرية: «ليس يهودى ولا يوناني، ليس عبد ولا حر، ليس ذكر ولا أنثى، لأنكم جميعًا واحد فى المسيح يسوع.»

لكن هذا لا يحدث تلقائيًا. بل يحتاج إلى وعى داخل جسد الكنيسة، بأن كل فرد يشعر بكرامته، وأهميته، وحقه فى المشاركة، بغض النظر عن خلفيته.

– المطلوب: فحص القلب قبل فحص المظهر

القضية ليست فى شكل الكنيسة أو حجمها أو ترتيبها، بل فى قلبها.. الأسئلة التى يجب أن تطرح داخل كل كنيسة ليست عن عدد الأنشطة ولا جودة الخدمة فقط، بل: هل يشعر «الأضعف» بأنه محبوب هنا؟

هل نترك مساحات حقيقية للناس المختلفين؟

هل نتحدث بلغة مفتوحة أم مغلقة؟

هل نحن فعلاً «جسد واحد»؟

الطبقية لا تعالج بالشعارات، بل بإعادة النظر فى تفاصيل صغيرة لكنها حاسمة: من يرحب بالناس على الباب؟ من يشارك فى تقديم الاجتماعات؟ من يحكى قصته دون خجل؟ ومن يختفى دون أن يلاحظ أحد غيابه؟

(التفاوت الطبقي)

القس يوساب عزت، أستاذ الكتاب المقدس بالكلية الإكليريكية والقانون الكنسى بالمعاهد الدينية، يصف وجود التفاوت الطبقى داخل المجتمع الكنسى بأنه أمر مؤلم، لأنه يتنافى مع جوهر الإيمان المسيحي، الذى يرى الكنيسة جسدًا واحدًا لا مكان فيه للتمييز..

من واقع خدمته، يؤكد أن الطبقية داخل الكنيسة قد تظهر بوضوح أحيانًا، من خلال طريقة التعامل مع الأشخاص بحسب مستواهم المادي، أو فى المناسبات، أو حتى فى توزيع الأدوار داخل الخدمة.. هذه الممارسات، وإن لم تكن معلنة، فإنها تخلق شعورًا بعدم المساواة والانتماء لدى بعض الأفراد.

ويستند القس يوساب إلى نص واضح من رسالة يعقوب يدين هذا التمييز، حيث يقول:

«فَإِنْ دَخَلَ إِلَى مَجْمَعِكُمْ رَجُلٌ بِخَاتَمِ ذَهَبٍ فِى لِبَاسٍ بَهِيٍّ، وَدَخَلَ أَيْضًا فَقِيرٌ بِلِبَاسٍ رَثٍّ،

القس يوساب عزت: البعض يدخلون الكنيسة بقلوب مشتاقة.. لكنهم يخرجون مجروحين من نظرة طبقية

فَنَظَرْتُمْ إِلَى اللاَّبِسِ اللِّبَاسَ الْبَهِيَّ وَقُلْتُمْ لَهُ: اجْلِسْ أَنْتَ هُهُنَا حَسَنًا. وَقُلْتُمْ لِلْفَقِيرِ: قِفْ أَنْتَ هُنَاكَ، أَوِ اجْلِسْ هُهُنَا تَحْتَ مَوْطِئِ قَدَمَيَّ. فَهَلْ لاَ تَمِيِّيزُونَ فِى نُفُوسِكُمْ، وَتَصِيرُونَ قُضَاةَ أَفْكَارٍ شِرِّيرَةٍ؟» (يعقوب ٢: ٢-٤)

ويحذر من شعور الغربة الذى قد ينتاب البعض داخل الكنيسة بسبب مستواهم الاجتماعى أو مظهرهم أو لباسهم، حيث يقول: «ناس كتير بتدخل الكنيسة ويكون عندها شوق حقيقي، لكن بسبب نظرات الناس أو تعليق بسيط على لبسهم أو هيئتهم، ممكن يحسوا إنهم غرباء. وده ضد روح الإنجيل اللى علمنا المحبة غير المشروطة»..

ويذكر بكلمات المسيح نفسه حين لام الفريسيين على اهتمامهم بالمظاهر الخارجية، قائلا:

«الويل لكم أيها الكتبة والفريسيون المراؤون، لأنكم تنقون خارج الكأس والصحفة، وهما من داخل مملوآن اختطافًا ودعارة»

(متى ٢٣: ٢٥)

ماهر عزيز: الكنيسة ليست مجتمع ملائكة.. بل بشر يحاولون أن يكونوا أنقياء وسط الضعف البشرى والخذلان

ثم يؤكد: «الكنيسة مش مكان لإصدار الأحكام، بل حضن مفتوح للى لابس لبس بسيط أو حتى تقليدى أو مش على الموضة».

وعن الفروقات بين الكنائس فى المناطق المختلفة، يقول إن الاختلاف فى الشكل أو الإمكانيات لا يعنى اختلافًا فى الروح. يوضح ذلك قائلًا:

«أحيانًا نعم، بيكون فى اختلاف من حيث الإمكانيات والشكل الخارجى للخدمة، لكن مش بالضرورة فى الروح. الكتاب المقدس بيشجع على وحدة الروح حتى فى تنوع الجسد».

ويستشهد بقول بولس الرسول:

«فَإِنَّهُ كَمَا أَنَّ الْجَسَدَ وَاحِدٌ وَلَهُ أَعْضَاءٌ كَثِيرَةٌ... كَذلِكَ الْمَسِيحُ أَيْضًا»

(١ كورنثوس ١٢: ١٢)

ثم يضيف: «ممكن تلاقى فى الكنيسة الشعبية حرارة الإيمان وبساطة القلب، وفى الكنيسة الراقية تنظيم أكتر. المهم إن الكل بيخدم فى جسد واحد، وده لازم نحرص عليه».

وعن فكرة الكنيسة كحضن شامل لكل الفئات، يقول القس يوساب: «المفروض طبعًا، الكنيسة تبقى صورة حية من أحضان المسيح اللى فتحت للجميع، لكن الواقع أحيانًا بيكون مختلف».

ويرى أن المشكلة ليست فى تعليم الكنيسة، بل فى التطبيق العملي. فتعاليم الإنجيل واضحة، كما فى قوله: «لاَ يَكُونُ بَعْدُ يَهُودِيٌّ وَلاَ يُونَانِيٌّ، لأَنَّكُمْ جَمِيعًا وَاحِدٌ فِى الْمَسِيحِ يَسُوعَ» (غلاطية ٣: ٢٨)

ويؤكد: «لازم نفتكر دايمًا إن الكنيسة هى مكان الراعى الصالح اللى بيسيب التسعة والتسعين عشان خاطر واحد تايه».

ويحكى عن حالات شابة انسحبت بالفعل من الخدمة بسبب شعور بعدم الانتماء، قائلًا:

«شفت شباب حسوا إنهم مش على مستوى الناس الموجودين، لا من حيث اللبس ولا المظهر، وحسوا إن الكنيسة مش ليهم، وده يوجع جدًا».

ويذكر بقول المسيح: «لا يُخرِجَ أحَدًا خارِجًا» (يوحنا ٦: ٣٧)

ثم يختتم بالقول: «الكنيسة لازم دايمًا تكون هى الأب اللى بيجرى ويحضن، مش الأخ الأكبر اللى بيرفض يرجع أخوه».

وعن طريق كسر هذا الحاجز الطبقى داخل الكنيسة، يرى القس يوساب أن البداية تكون من التعليم والقدوة. فيقول:

«نعلم فى مدارس الأحد والاجتماعات عن المساواة فى المسيح، ونعيش ده فعلاً فى تعاملاتنا. الكاهن والخادم لازم يرحبوا بكل الناس بنفس القلب. الكنيسة لازم تكون المكان اللى فيه الغنى والفقير بيصلوا جنب بعض، ويشربوا من ذات الكأس ويتناولوا من ذات الجسد».

ويختتم بكلمات بولس الرسول التى يعتبرها الأساس: «وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ فِى الْمَسِيحِ، فَهُوَ خَلِيقَةٌ جَدِيدَةٌ» (٢ كورنثوس ٥: ١٧)

ثم يضيف: «يعنى كل الحواجز القديمة لازم تسقط، ونعيش فعلاً ككنيسة واحدة، جسد واحد، قلب واحد».

(الرواد ليسوا طبقة)

يعلق الدكتور ماهر عزيز، استشارى البيئة والطاقة والتغير المناخى وخادم بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية، إن فى كل كنيسة توجد بلا شك مجموعة من الأثرياء الذين يقدمون عطاياهم لحل مشكلات الكنيسة، وهؤلاء غالبًا ما يكونون قريبين جدًا من الآباء الكهنة، ويحظون بالصدارة فى أى موقف. ويضاف إليهم المهندسون الذين يخدمون المباني، والمحاسبون الذين يديرون الشؤون المالية. لكنه يرى أن هذا القرب لا يجعل منهم «طبقة»، بل يصفهم بأنهم «روّاد».

وبرؤية ناقدة وواقعية، يقول إن من يدخل كنيسة راقية بملابس بسيطة أو خلفية اجتماعية متواضعة، قد يُقابل بنظرات استغراب وتساؤل ضمني: «ما الذى أتى به إلى هنا؟»، وقد يحاول أحد التلطف معه لمعرفة حاجته، لكن فى الوقت ذاته لن يُمنع من الصلاة أو لقاء الكاهن.

ويصف الفرق بين الكنائس قائلاً إن الخدمة فى المناطق الشعبية تُقدَّم بروح من البساطة والعشم والدفء الإنساني، وبإمكانات محدودة لكنها فعالة ومليئة بالتعاطف الحقيقي. أما فى الكنائس الراقية، فتُقدم الخدمة بطريقة منظمة ومخطط لها بإمكانات أكبر، لكنها قد تحاط أحيانًا بمظاهر المجاملة السطحية، وإن كانت صادقة.

ويرى أن الأشخاص الذين يُدعون للعظات والمحاضرات يُعاملون باحترام مميز بصفتهم قادة روحيين وفكريين، وأن بعض أمناء الخدمة يحظون بتبجيل خاص. لكنه يؤكد أن أغلب الحضور لا يتعرضون لتمييز، بل قد ينال من يبدو أكثر تواضعًا أو رقة حال اهتمامًا إضافيًا.

ويقر بوجود حالات لشباب تركوا الكنيسة، لا بسبب العقيدة، بل بسبب المعاملة الجافة أو الغرور من بعض الخدام أو الكهنة. فيقول إن هناك من طرد من الكنيسة بفعل خادم «صار خادمًا فى غفلة من الزمن»، أو بسبب كاهن متجبر تدخل فيما لا يعنيه. وهناك من غادروا إلى كنائس بروتستانتية بعد أن فقدوا شعورهم بالقيمة داخل الكنيسة القبطية. وبعضهم صُدم بتهم هرطقة ألقيت عليهم ظلمًا لأنهم قرأوا وفهموا وتعمقوا فى الكتاب المقدس، لكنهم اصطدموا بمن وصفهم بـ«الخدام الحافظين مش فاهمين».

ويتوقف أمام حالات من التكفير والعداء تولّدها عقلية من يسميهم «حماة الإيمان»، فيقول إن لغتهم الهجومية الهابطة جعلت بعض الشباب «يكفرون بالكنيسة الأرثوذكسية غير آسفين عليها».

ويُحلل ظاهرة تفضيل البعض فى المسؤوليات والظهور، قائلاً إن الدوافع متعددة: أحيانًا بسبب الموهبة، وأحيانًا لمحاولة رفع الثقة بالنفس، أو بسبب الصداقات والعلاقات الشخصية، أو لتعزيز التحزب والشللية، أو حتى للاستلطاف أو الاستغلال. ثم يختصر المشهد كله بجملة شديدة الوضوح: «مجتمع الخدام ليس مجتمع ملائكة، لكنه مجتمع بشر يحاولون أن يكونوا أنقياء لأجل خدمة صالحة للمسيح، ولكن الضعف البشرى يحاصرهم.»

أما عن رؤيته للكنيسة التى يحلم بها، فيتمنى أن يراها قوية فى الروح، ثابتة على الإيمان الحقيقى بإنجيل المسيح، لا بتفسيرات بشرية موروثة. كنيسة لا تتعصب ضد كنائس الله الأخرى، وتتحرر من الخرافة والتمجيد الزائد للإكليروس، وتُدار ماليًا بعدل وشفافية، وتحل مشكلات الأحوال الشخصية برحمة وإنارة روحية.

كنيسة تسعى فعليًا للوحدة، لا مجرد التظاهر بها، وتُعيد النظر فى التعليم والخدمة والرهبنة على ضوء الإنجيل لا التقاليد المهترئة.

(من الكنيسة.. تبدأ المصالحة)

إذا كانت الكنيسة هى ملجأ الإنسان فى عالم مليء بالتفاوتات، فلا يجب أن تعيد إنتاج نفس العالم داخلها. العدالة ليست فقط موقفًا اجتماعيًا، بل ضرورة روحية. والانتماء ليس رفاهية، بل جزء من الإيمان.

الكنيسة التى لا يسمع فيها الفقير صوته، ولا يشعر فيها البسيط بالأمان، تحتاج أن تراجع رسالتها. ولعل البداية تكون من سؤال بسيط وصادق: «هل يشعر كل من يدخل هذا الباب بأنه مرحب به؟»

إن لم يكن، فلنعد فتح الباب... من القلب.

تحقيق – مادونا شوقي

ممنوعات من الطلاق حتى لو ضربن أو قتلن:
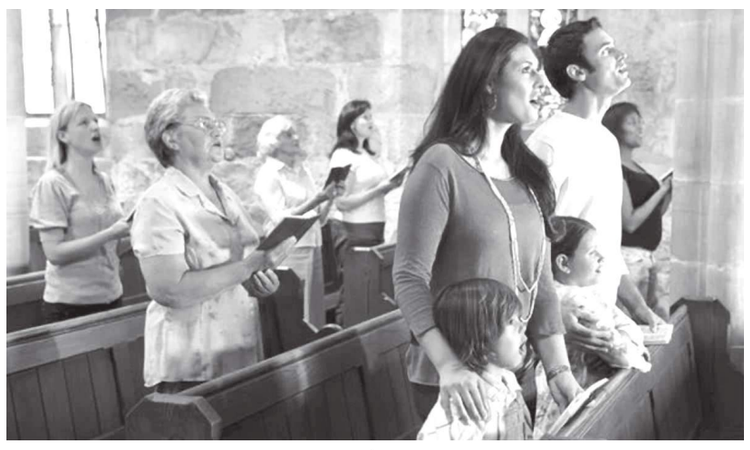
نساء معلقات بين العنف والقداسة

الكنيسة ترفض الانفصال باسم العقيدة والمجتمع يطالبهن بالصبر وأجسادهن تدفع الثمن

بين جدران الكنيسة وأحكام المجتمع، تعيش نساء مسيحيات معلقات فى زواج لم يعد يحتمل، يواجهن الألم وحدهن، ويصطدمن بجدار صلب من الرفض الكنسى لأى طلب بالطلاق.. فى حالات العنف الجسدى والقتل.. هؤلاء النساء لا يسألن سوى الحق فى النجاة، لكن الطريق إلى ذلك يبدو مغلقا أمامهن باسم العقيدة..

فى العقيدة المسيحية الزواج سر مقدس لا يفك إلا بالموت أو الزنا، بحسب ما تنص عليه اللائحة الكنسية المنظمة للأحوال الشخصية، لكن هذا النص الجامد لا يأخذ فى اعتباره تعقيدات الواقع، ولا يعترف بما هو أبعد من الخطايا الجسدية: الإهانات اليومية، التهديد، الضرب، الخيانة النفسية، وحتى القتل أحيانًا. وفى وقت يزداد فيه العنف الأسرى انتشارا، تظل النساء المسيحيات عاجزات عن اتخاذ قرار قانونى بالانفصال، لأن الكنيسة لا ترى أن «العنف» سببا كافيا لفسخ الرباط الزوجي..

(نساء عالقات فى زواج ميت)

داخل المحاكم الكنسية ترفض طلبات كثيرة مقدمة من نساء يطلبن الطلاق بعد سنوات من الإهانة والانتهاك، لأن الزوج ببساطة «لم يزني». تصرخ واحدة منهن فى عريضة الدعوى: «هو بيكسر ضلوعى كل يوم، لازم يغتصبنى أو يقتلنى عشان أبقى حرة؟».. لكنها لا تجد فى القانون الكنسى ما ينصفها.. تخرج محطمة من مكتب الكاهن أو القاضى الروحى لتعود إلى بيت هو سجن بكل ما تحمله الكلمة من معنى..

يضاف إلى العجز القانونى عجز اجتماعي. فى مجتمع يقدس مؤسسة الزواج. توصم المرأة التى تطلب الطلاق بالخطيئة وكأنها هى من خربت بيتها لا من استبيحت كرامتها فيه. تنصح بالصبر تلام على «قصر النفس»، يقال لها «كل الستات بتستحمل» حتى لو كانت حياتها فى خطر.. فى بعض الحالات تصل المرأة إلى الانهيار النفسى الكامل وفى حالات أخرى، للأسف، تصل إلى الانتحار..

(الانفصال غير المعترف به)

البعض يحاول الالتفاف على العقبة بالمطالبة بـ الانفصال الجسدي.. أو ما يعرف بـ«الطلاق العملي».. وهو انفصال الزوجين فى المسكن والمعيشة دون الطلاق الكنسى الرسمي، لكن هذا الحل لا ينصف النساء أيضا، لأنه يتركهن معلقات قانونيا: لا يستطعن الزواج مجددا ولا يستطعن الحصول على نفقة رسمية أو حضانة أطفال فى كثير من الأحيان، ويظللن تحت سلطة زوج لا يزال الكنيسة تعتبره «رب بيتها الشرعي»..

(صرخات صامتة داخل الكنيسة)

الملف لا يخلو من محاولات إصلاح. هناك رجال دين يعترفون صراحة بأن اللائحة الكنسية الحالية، خاصة لائحة ١٩٣٨ لم تعد صالحة لحجم المأساة، وهناك مبادرات لدراسة حالات العنف المنزلى كأسباب كافية للطلاق لكن هذه المحاولات تصطدم أحيانا برفض المجمع المقدس أو تهميشها داخل لجان مغلقة تدار ببطء شديد ولا تصل إلى نتيجة ملموسة..

فى حديث سابق قال أحد الكهنة المنفتحين على التطوير: «لا يعقل أن نطلب من سيدة مضروبة أن تظل زوجة صالحة لرجل قاتل.. يسوع لم يأت ليزيد القيود بل ليحرر الناس إذا تحول الزواج إلى عبودية فقد روحه المقدسة»..

النساء العالقات لا يعانين فقط من الحرمان من الطلاق. بل يعانين من تدهور نفسى عميق تشير شهادات بعضهن إلى أعراض اكتئاب مزمن و نوبات هلع رغبة فى إيذاء النفس، بل وهواجس انتحارية بينما تصمت الكنيسة، ويصمت القانون وتلوذ الضحية بالخوف والعار.

أخصائيات نفسيات يتحدثن عن مذبحة صامته لنساء يصرخن بلا صوت ويعشن تحت قهر مزدوج دينى واجتماعي، إحداهن علقت: النساء دول بيتاكلوا من جواهم وفى الآخر لو واحدة ماتت أو انتحرت، بنعمل لها قداس ونقول كانت مؤمنة.

(الطريق إلى الإصلاح بطيء)

فى السنوات الأخيرة بدأت الكنائس المسيحية فى مصر تتحدث عن مشروع قانون موحد للأحوال الشخصية، لكن المشروع لم ير النور حتى الآن، ولا يزال يراوح مكانه بين لجان الدراسة والمراجعة وحتى إن خرج لا أحد يضمن أن يكون منصفا للنساء، أو أن يعترف بالعنف كشكل من أشكال الهدم الكامل للحياة الزوجية..

فى الوقت نفسه تصر الكنيسة على أن الإصلاح لا بد أن يحترم التعاليم الإيمانية وهو ما يفتح بابا للسؤال: هل يمكن للرحمة أن تتصالح مع العقيدة؟ وهل يمكن للكنيسة أن ترى جراح النساء كأسباب روحية حقيقية للطلاق لا مجرد وقائع قانونية صارمة؟

بحسب المستشار نجيب جبرائيل ميخائيل، رئيس محكمة الأحوال الشخصية الأسبق ورئيس الاتحاد المصرى لحقوق الإنسان، فإن جذور الأزمة تعود إلى لائحة ١٩٣٨ التى أقرها المجلس الملى العام، والتى كانت تتيح الطلاق فى ثمان حالات، من بينها الزنا، والعنف الجسدي، والإيذاء الجسيم، وتغيير الدين، والعجز الجنسي. لكن فى عام ٢٠٠٨، ألغى البابا شنودة هذه البنود، وأبقى فقط على سببين للتطليق: الزنا أو تغيير الديانة. ومنذ ذلك الحين، صارت المحاكم الكنسية لا تعترف إلا بهذين السببين.

ورغم ما يمثله هذا التشدد من أزمة حقيقية، يشير جبرائيل إلى وجود مشروع قانون موحد للأحوال الشخصية يناقش حاليا فى مجلس النواب وقد انتهت ملامحه بالفعل، وقد يصدر فى القريب حسب تعبيره. ومن أبرز ما يتضمنه المشروع هو استحداث أسباب جديدة للتطليق، منها العنف الجسدى والإيذاء النفسى والهجر، بشرط أن تمر فترة زمنية على الانفصال: ثلاث سنوات للأزواج من دون أطفال، وخمس سنوات إذا كان لديهم أطفال.

ويعترف المستشار جبرائيل بأن تأخر إصدار القانون – الذى بدأت مناقشاته منذ عهد البابا شنودة – أدى إلى تفاقم أزمات الطلاق، وتسبب فى مشكلات معقدة مثل تغيير المذهب أو الخروج من الدين كوسيلة للالتفاف على القواعد الكنسية الصارمة، ويصف هذه الظاهرة بأنها «مافيا» تدفع ببعض النساء والرجال إلى مغادرة الطائفة أو إعلان تغيير ديانتهم، فقط للهروب من الزواج الذى لا يجدون فيه مخرجا.

ورغم محاولة الكنيسة معالجة الخلافات الزوجية عبر المجالس الإكليريكية وهى لجان مشكلة من أسقف وكهنة ومستشار قانونى ، فإنها لا تملك سلطة ملزمة بل تسعى فقط لمحاولات الصلح وفى حال تعذر ذلك يحال النزاع إلى المحكمة، لكن الحكم القضائى لا يلزم الكنيسة بإعطاء تصريح زواج جديد ما لم يكن متوافقا مع الشروط الكنسية.

أما عن أسباب تزايد حالات القتل والانتحار المرتبطة بالنزاعات الزوجية، فيرى جبرائيل أنها تعود فى الأساس إلى اختيارات خاطئة من البداية، لا إلى موقف الكنيسة، وإن كان تأخر الإصلاح التشريعى قد ساهم بشكل غير مباشر فى تفاقم المأساة.

ويختتم بالإشارة إلى مادة جديدة فى مشروع القانون المرتقب تعرف بـ«الزنا الحكمي» مادة ٥٠ والتى تعتبر المراسلات أو التصرفات التى تدل على الخيانة كافية لطلب الطلاق حتى دون إثبات وقوع الزنا الفعلي، ما يمثل تغييرا جذريا فى مفهوم الرباط الزوجى داخل المسيحية المصرية.

القس رفعت فكري: الكنيسة لا تلزم أحدا بالبقاء فى علاقة مؤذية.. ولدينا مشروع قانون يعترف بالعنف كأحد أسباب الانفصال

نجيب جبرائيل: لائحة 2008 جردت النساء من حق الطلاق ومشروع القانون الجديد يعيد الاعتبار لضحايا الزواج القسري

(تطليق وليس طلاقا)

يؤكد القس رفعت فكري، الأمين العام المشارك بمجلس كنائس الشرق الأوسط، أن المسيحية لا تعترف بالطلاق بمعناه المعروف فى الشرائع الأخرى، وإنما تنظم الكنيسة «التطليق» وفق معايير عقائدية دقيقة. وقال: الطلاق بالإرادة المنفردة موجود فى اليهودية والإسلام، أما المسيحية فلا يوجد بها طلاق، بل هناك حالات تطليق تنظر فيها الكنيسة، وفقا للائحة قانونية ملزمة أمام القضاء.»

وأشار فكرى إلى أن اللائحة الحالية لا تعترف إلا بالزنا كسبب مباشر للطلاق، ما يجعل حالات العنف الجسدى أو النفسى غير كافية وحدها لاتخاذ قرار بالانفصال الكنسي، لكنه أبدى تفاؤله بمشروع القانون الموحد للأحوال الشخصية الذى صاغته الطوائف المسيحية الثلاث، مشيرا إلى أنه يتضمن بنودا جديدة تعالج مشكلات مزمنة وعلى رأسها العنف الأسري.

وأوضح أن الكنيسة لا تلزم النساء أو الرجال بالبقاء فى علاقات مؤذية، بل تتعامل مع الحالات من خلال لجان أسرية تضم رجال دين ومستشارين قانونيين وأخصائيين نفسيين. وأضاف: دور الكنيسة إرشادى بالأساس، هدفه تقديم المشورة ومحاولة الصلح بين الزوجين، لكن حين تصل العلاقة إلى طريق مسدود وتثبت استحالة العشرة، يمكن للجنة المختصة أن ترفع تقريرًا يفيد بذلك.

وشدد فكرى على أهمية الدعم النفسى والاجتماعى داخل الكنائس، مؤكدًا أن الكنيسة مطالبة بأن توفر مكاتب مشورة واجتماعات توعوية للأسر، لمساعدتهم على تجاوز الأزمات الزوجية. كما أكد أن الكنيسة يجب أن تقف دائما فى صف «الضعفاء والمهمشين والمجروحين»، سواء كانوا نساء أو رجالا، دون تمييز.

وبشأن ما يثار حول إلزام النساء بالخضوع أو منعهن من الطلاق، قال القس: الكنيسة لا تجبر أحدا على الاستمرار فى علاقة خطرة دورها هو النصح والمشورة، وليس الفرض أو الإكراه.

وفى ما يخص إعطاء تصاريح زواج ثانية، أوضح أن الكنيسة تميز دائمًا بين الطرف البريء والطرف المدان: «من ارتكب الخطأ لا يمنح تصريحا، أما الطرف المجنى عليه، والذى تراه الكنيسة بريئا، فيُمنح الحق فى بدء حياة جديدة».

وفى الختام، أشار فكرى إلى غياب إحصائيات دقيقة ترصد حالات الطلاق بسبب العنف داخل الكنائس، لكنه أعرب عن أمله فى أن يشكل مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد «مرجعية عادلة» تحفظ حقوق النساء، وتوفر حلولا واقعية للمشكلات المتكررة داخل البيوت المسيحية.

متى تسمع الأصوات؟

تنتظر النساء العالقات أن تفك قيودهن لا بالتمرد على العقيدة بل بإعادة فهمها فى ضوء الواقع فهل تستجيب الكنيسة للصرخات؟ وهل يعلو صوت الحياة على صوت النصوص الجامدة؟

الأسئلة تظل معلقة.. تماماً كحياة هؤلاء النساء..

تحقيق – مادونا شوقي